دور المنظمات الأهلية بالتنمية الشبابية

محسن أبو رمضان

رغم وجود بعض الإعلانات والمواثيق الدولية التي تركز على قطاع الشباب بوصفه الأكثر حيوية في المجتمع والتي يتحدد معالم المجتمع ومستقبله بالاستناد لها،تلك الإعلانات والمواثيق التي تؤكد على حقوقهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وفتح الآفاق لهم باتجاه زيادة قدراتهم وفرصهم على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

إلا أن الشباب كفئة اجتماعية يوجد سمات مشتركة بها مثل العمر الزمني الذي يتحدد بتعريف الأمم المتحدة ما بين 18- 25 وحسب التعريف الفلسطيني ما بين 18 – 29 وعليه فإن قطاع الشباب والذي تغلغل بكافة الفئات الاجتماعية يشكل حوالي 45% من عدد السكان . والاندفاعية والطاقة والفترة الانتقالية لمواصلة الحياة العملية والمعيشية المستقلة والمستقبلية . نقول رغم ذلك إلا أن الشباب بوصفهم مواطنين أحرار ينطبق عليهم الحقوق التي تطبق على المواطنين بغض النظر عن الدين ، الجنس، اللغة ، المعرفة ، الأصل الاجتماعي وبالتالي فإن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان يجسده بالإعلان العالمي نحو الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الذي ينطبق على حالة الشباب بوصفهم مواطنين فلهم الحق بالعمل والتعليم والصحة والسكن ، والمشاركة السياسية ، والنقد والتعبير والتجمع السلمي والصحافة الحرة والمشاركة الثقافية والاجتماعية ..... إلخ أي في إطار العقد الاجتماعي الذي يربط المواطن بالدولة في إطار جدلية الحقوق والواجبات ، فهناك حقوق تستند إلى منظومة حقوق الإنسان إضافة إلى القوانين الفلسطينية المحلية الشرعية في إطار السلطة التشريعية وهناك واجبات ، كدفع الضريبة والالتزام بالقانون والنظام والدفاع عن الوطن جراء العدوان الخارجي. ولكن دعونا ننتقل من الحالة النظرية إلى التطبيقات العملية بالواقع الفلسطيني وتحديداً مؤسسات المجتمع المدني ، فرغم قيامها أي مؤسسات المجتمع المدني بالعديد من الأنشطة و الفعاليات كورش العمل وبرامج التدريب التي تركز على الشباب ، وخاصة باتجاه إخراجهم من دائرة الانتظارية والتهميش والدفع بهم للمشاركة بالحياة الاجتماعية والسياسية وتعزيز ثقتهم بأنفسهم ، إلا أن منظمات المجتمع المدني لم تبلور رؤية تعزز من مهنية واستقلالية العمل الأهلي وضرورة إخراجه من دائرة التجاذبات السياسية حتى يستطيع هذا العمل من بلورة جهوده وتوحيدها على طريق الضغط لإحداث التغيير في المجتمع ، سواء باتجاه إنهاء حالة الانقسام والتشرذم أومن اجل تعزيز الصمود أو في سياق الدفع باتجاه تحقيق العدالة في الحصول على الموارد والفرص ومترجمة بالسياسات العامة والتشريعات، والموازنة العامة للسلطة .

فنحن نجد أن التسييس له تأثير كبير في بنية منظمات المجتمع المدني بالانشداد إلى واحدة من القوى السياسية وخاصة الرئيسية منها ، حيث انعكست حالة الفرز والاستقطاب على وضـعية منظمات المجتمع المدني من مؤسسات أهلية ، ونقابات وأندية واطر اجتماعية ، وبهذا السياق فقد غابت الأجندة المهنية والرسالة الرامية لتحقيق المجتمع المدني لدى تلك الأسـس لـصالح الحزبية والفئوية والفصائلية ، وقد عمق ذلك من ثقافة التعصب والفئوية والنظرة للآخر نظرة عدائية وغياب ثقافة الحوار وإدارة الاختلاف بعيداً عن العنف وعبر لغـة الحـوار الـوطني وأساليب العمل الديمقراطية .

لقد أدى انسداد فرص العمل لدى أجيال الشباب من خريجين جدد وباحثين عن العمل في مجال القطاع الحكومي والخاص والأهلي إلى انخراط أعداد كبيرة منهم في صفوف القوى والأجهزة ذات الطابع العسكري أو الأمني ، وقد أدت حالة الانقسام والصراع المسلح الذي تم في غـزة إلى تعميق ثقافة التعصب في إطار ارتباط الوظيفة (المصلحة) مع الانتماء السياسي الأمـر الذي عزز من حالة الشرخ والتفسخ واضعف إلى حد كبير من ثقافة الحوار والتسامح ، وفـي إطار الاستبدال بآليات القوة وفرض الوقائع عبر أساليب الحسم سواءً ما يتم في غزة أو فـي الضفة الغربية .

وفيما يتعلق بعمل المنظمات الأهلية وأثرها على تنمية الشباب فهنـاك موضـوعات تتكـرر بصورة نمطية وتنعكس على صورة برامج وأنشطة منفذة من قبل المنظمات الأهلية ، حيـث تتحدد هذه الموضوعات من قبل المانحين وإن كان جزء منها يتم بالمشاركة مـع المنظمـات الأهلية ، إلا أن المنظمات الأهلية لم تستطع تشكيل شبكة تنسيقية شبابية منتظمـة ومـستمرة وذات بعد منهجي ومتواصل ومستدام وتعزز التشبيك بين المنظمات الأهلية العاملة في مجـال الشباب ، فما زالت هناك حالة من الازدواجية والتكرار في تنفيذ الموضوعات وهـي تتكـرر بين مؤسسة وأخرى عبر تنفيذ برامج " تدريب ، ورش عمل ، مجلات ، جرائد ، إعلام محلي عبر استخدام الإذاعات المحلية وغيره " .

وإذا كان هناك تركيز في معظم المنظمات الأهلية على برامج الديمقراطية وحقـوق الإنـسان والتنمية المستدامة والمواطنة وثقافة التسامح والابتعاد عن التعصب وهي مفاهيم وموضوعات حيوية وضرورية تستجيب لحالة المجتمع الفلسطيني الذي يشهد حالة من التشرذم والانقسام ، إلا أنه بات مطلوباً ترجمة تلك المفاهيم بخطوات وأدوات عملية تساهم في استنهاض حركـة شبابية حقوقية ومطلبية تربط بين التمسك بحقوق ومصالح الشباب على المـستوى المطلبـي والاجتماعي وبين مصالح المجتمع الفلسطيني علـى المـستويات الوطنيـة والديمقراطيـة . فلم نلمس دوراً بارزاً للشباب في مجال رفع الصوت باتجاه إنهاء الانقسام واسـتعادة الوحـدة والوطنية أو الدفاع عن الحريات العامة والشخصية أو تعزيز المصالحة الشعبية وإزالـة مـا خلفته حالة النزاع الداخلي على ضوء حالات التوتر والانقسام إلا باستثناءات قليلـة ، الأمـر

الذي يعكس ضعف الأدوات الشبابية القادرة على التعبير عن حقوق ومصالح الشباب كقطـاع اجتماعي حيوي وجزءً من مكونات شعبنا .

من الضروري التركيز على المشاريع التي تساهم في تمكين الشباب في نقلهـم مـن مرحلـة الإغاثة أو البحث عن الكبونة إلى مرحلة الإنتاجية والتنمية والاعتماد على الذات عن طريـق تشجيع المشاريع الريادية الصغيرة لتستطيع فتح فرص عمل وتجاوز عملية الارتباط بوظيفـة أو بمساعدة اغاثية إنسانية ومن أجل ضمان دخلاً مستداماً .

إن تنفيذ بعض البرامج التدريبية للطلبة الخريجين عن طريق إدماجهم فـي بنيـة المنظمـات الأهلية أو القطاع الخاص أو الوزارات الحكومية يشكل ضرورة بحاجة إلى أن تستمر بهـدف إكساب الطلبة الخبـرة العمليـة بعـدما حـصلوا علـى الخبـرة النظريـة أو الأكاديميـة. كما من الهام تشجيع العمل الطوعي لدى الطلبة أثناء الدراسة عبر احتساب عدد من سـاعات العمل الطوعي بوصفه متطلباً جامعياً في إطار عمل هؤلاء الطلبة داخل المنظمات الأهلية أو الخاصة أو الحكومية.

من الهام قيام مؤسسات المجتمع المدني بإعادة الاعتبار إلى رسالتها المبنية على الكفـاح مـن اجل تحقيق مجتمع حر (التحرر الوطني) مستنداً لسيادة القانون ولاحترام الحريات ومبـادئ حقوق الإنسان بالاستناد إلى فلسفة المواطنة الحرة والمتساوية .

من الخطوات الأساسية بهذا المجال تكمن بالتأكيد على بنية ورؤية ورسالة منظمات المجتمـع المدني ، لتلك المنظمات والتي يجب أن تتفق على ميثاق تتـضمن معـايير محـددة مثـل (الاستقلالية ، البناء الديمقراطي المبنى على الإدارة الرشيدة ، الالتزام بمبـادئ الديمقراطيـة وحقوق الإنسان ، الالتزام بأسس القانون) .

وعليه فقد بات مطلوباً توسيع دائرة التنسيق والعلاقـة والـشراكة بـين جميـع المؤسـسات والاتحادات والأطر المؤمنة بتلك الأسس والمعايير حتى تتحول بتجمعها إلى وسـيلة ضـغط شعبية قادرة على التأثير و التغيير في المجتمع بصورة سلمية وديمقراطية وحضارية ، بعيـدة عن العنف .

ومن المناسب أيضا والضروري إعطاء المجال للشباب بأن يأخذوا دورهم في المبنى الإداري لتلك الأطر بنسبة لا تقل من 30% ، خاصة بالمنظمات ذات الطابع الاجتماعي والتوعـوي والحقوقي .وذلك لتعزيز التبادل ونقل الخبرات والتجاوب وتعزيز المشاركة وإعطاء الفرصـة باتجاه الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار في بنى وهياكـل ومؤسـسات المجتمـع المـدني . لقد آن الأوان لقيام منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الشباب العمل علـى احتـضان تشكيل حركة اجتماعية مهنية ومستقلة وديمقراطية للشباب ، تحـدد أولوياتهـا واحتياجاتهـا

ووسائل عملها وتعمل وفق أجندتها بصورة ديمقراطية ومتراكمة وسلمية لتحقيـق الأهـداف ،وذلك عبر آليات المناصرة والضغط والتأثير والمفاوضات .

فلم يعد مقبولاً تحكم نخبة في بنية العمل المدني دون التواصل مع الأجيال الجديدة التـي مـن الضروري أن تكتسب الخبرة والمعرفة لتتبوأ المركز القيادي فـي صـناعة القـرار الإداري تمهيداً للقيام بالدور القيادي في المؤسسات الكبرى المرتبطة بالسلطة كـالمجلس التـشريعي ، ومجلس الوزراء .

كما بات مطلوباً من الأحزاب و الاتحادات النقابية أن تعزز من تمثيل الـشباب فـي مبناهـا الإداري التزاماً بنفس المبدأ القائم على إعطاء الفرصة وتعزيز الخبرة في إطار العلاقة الجدلية من الأجيال .

تستطيع منظمات المجتمع المدني إذا ما قامت بالالتزام بالأسس المهنية وعملت على إخـراج ذاتها من دائرة التجاذبات السياسية القائمة العمل على التصدي لحالة الاحتقان والقيام بالتـأثير بالرأي العام وذلك عبر الدعوة إلى إعادة الحياة الصحية لنسيج المجتمع الفلسطيني على الصعد الوطنية والاجتماعية والثقافية .

فإذا كنا متفقين على الرؤية والأهداف والأدوات فعلينا العمل وبسرعة باتجـاه وقـف حالـة الاستنزاف الراهنة وإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي عبر ترتيب البيت الداخلي وإنهاء حالـة الانقسام السياسي والجغرافي والعودة إلى بناء المؤسسة السياسية والإدارية الموحـدة للـوطن بطرق ديمقراطية كرد على مخططات الاحتلال القائمة علـى التـشرذم وفـرض المعـازل والكنتونات بالوطن بديلاً لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني القائم على أهداف العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة .

وعليه فلا يمكن تحقيق تلك الأهداف في إطار حالة التهميش للشباب وثقافة العنف بعيداً عـن التسامح ، فالديمقراطية والحرية شرطاً للوحدة والتلاحم وهو شرط حاسم لتحقيـق الأهـداف الوطنية والاجتماعية . إن التصدي لظاهرة هجرة الشباب بوصفها ظاهرة مقلقة بالمجتمع حيث أن الشباب هم العمود الفقري بالمجتمع وأنهم الطاقات الإنسانية التي ستساهم في بناء المستقبل ، يكمن فقط من خلال إعادة ثقة الشباب بأنفسهم والمساهمة بتوفير الفـرص والمـوارد لهـم والعمل على تنمية طاقاتهم وزيادة قدراتهم وفتح الخيارات أمامهم في إطـار مفهـوم التنميـة الإنسانية .

لقد تراجع دور الحركة الطلابية بوصفها جزءً من الحركة الشبابية ، وهذا يعود إلى زيادة حده الاستقطاب السياسي الفئوي وتقديم الأولوية الحزبية والفصائلية على الأولوية النقابية والمطلبية والحقوق الاجتماعية لجمهور ا لطلبة ، وقد ساهم حده الاستقطاب بما يترتب عليه من مصالح

لدى النخبة القيادية للحركة الطلابية بالابتعاد عن الأسس النقابية والمطلبية والحقوقية لـصالح تأمين المصالح الفردية والفئوية، وقد ساعد في ذلك أيضاً النظام الزبائني الذي نحياه في إطار توفير الأموال والموارد من قبل القوى السياسية النافذة والتحكم بمصادر المال والنفوذ ،الأمـر الذي يؤثر على حالة الشباب ومستقبلهم ويدفعهم لتأمين مصالحهم عن طريق الارتبـاط بهـذه القوة السياسية أو تلك وذلك بدلاً من الجهد الجماعي الرامي إلى التمكـين والتقويـة وزيـادة القدرات واستنهاض الطاقات لضمان المصالح الجماعية لفئة الطلاب كجزء من قطاع الشباب، عبر نضال مطلبي جماعي وذو مضمون اجتماعي مبنى على فلسفة الحقوق والمواطنة .